في لقائه النقاشي المفتوح بعنوان «معا نبني الكويت» الذي عقده في منطقة الخالدية

الصانع: بلادنا تنزف وتعاني من مشاكل الوحدة الوطنية والخلافات السياسية

■ المسيرات خرجت عن المعهود وتجاوزت حرمة المناطق السكنية وعاثت في الأرض فساداً

كتب مصطفى كامل

كشف النائب يعقوب الصانع انه بصدد تبني فكر جديد في شان تقديم مقترحاته ومشاريعه البرلمانية وذلك عن طريق وضع اولويات تخص مصالح الوطن بالدرجة الاولى مشيرا إلى ان الكويت تنزف في هذه المرحلة وتعاني من مشاكل الوحدة الوطنية والخلافات السياسية التي بلغت اشدها وشدد علي ضرورة تواصله مع جميع الناخبين في مختلف القضايا والموضوعات حتي بالمشكلات الخاصة بهم.

وقال الصانع في لقائه النقاشي المفتوح الذي عقده امس الاول في صالة عبدالله المبارك بمنطقة الخالدية بعنوان «معا نبني الكويت» ان الكويت لا يوجد بها نظام الديمقراطية المباشرة او شبه المباشرة وانما ديمقراطيتها منقوصة ليس بها استفتاء او الاستبيان على متطلبات الشارع واضاف انه يسعي لتشكيل لجنة خاصة تعني بالتواصل مع الناخبين والحصول منهم علي مقترحاتهم ليقوم هو بدوره في عرضها على البرلمان ومحاولة انجازها مع اعضاء السلطة التنفيذية لافتا ان عضو مجلس الامة لزاما عليه التواصل مع قواعده الانتخابية.

واوضح ان المقترح الخاص بموضوع الحبس الاحتياطي والذي عرض في المجلس المبطل لم تتم استشارة الجهات المختصة فيه سواء من المحامين او القضاة وهو ما ترتب عليه خروج قانون «مهلهل» على حد تعبيره.

وانتقل الصانع للحديث عن الرعاية الصحية وانها تعاني من مشكلات عديدة، متناولا المقترحات التي تتحدث عن خصخصة القطاع الصحي او اعطاء المستشفيات لشركات كبري ذات احترافية بالمجال الصحي داعيا الي ضرورة التواصل مع المختصين للوصول الى نتيجة تخدم المصلحة العامة، مستبشرا بترأس د.صلاح العتيقي للجنة الصحية البرلمانية.

وذكر ان هناك مايزيد على 5200 حالة علاج بالخارج في مدة 6 اشهر، مشيرا إلى ان ذلك يعني وجود خلل كبير وتفش للواسطة من بعض المتنفذين المحسبين علي بعض الوزراء لافتا ان القطاع الصحي سوف يكون من اهم اولوياته في المرحلة المقبلة.

ونوه الصانع انه اتفق مع النائب عادل الخرافي علي الدعوة لجلسة تحت عنوان «العسف الذهني» علي الا تكون بصفة رسمية لاسيما وان الامر ليس قاصرا فقط على تحديد الاولويات التي يدعو بعض النواب لتشكيل لجنة مؤقتة لتحديدها.

وعلى صعيد مشكلة الاسكان وما يعانيه قطاع الشباب من تلك الاشكالية اعرب انه من غير المحمود في ظل الوفرة الاقتصادية الكبيرة التي تنعم بها الكويت ان يظل الطلب الاسكاني رهن الانتظار لمدة تصل الى 14 عاما بعدها يحصل المواطن علي بيت في منطقة الخيران دون ادنى خدمات حياتية لهذه المنطقة واضاف ان من اهم المشكلات ايضا في البلاد عدم وجود عدالة اجتماعية وغياب تطبيق القوانين بالرغم من وجود نصوصها مسقرئا من استمرار مشاركة بعض الاشخاص فيما يسمي بالحراك السياسي والخروج للشارع في حين انهم يفترض ان غالبيتهم من موظفي الدولة الملتزمين «بدوامات» واداء اعمال وخدمات للمراجعين !! وتابع مخاطبا هؤلاء انه كان حريا بهم التزامهم بعملهم في الوقت الذي يخرجون فيه للشارع للمطالبة بانقاذ الوطن مشيرا ان الدراسات تؤكد ان انتاجية الموظف الكويتي لا تتجاوز النصف ساعة وهو ما يعني وجود خلل كبير بمشاركة الحكومة بدليل ان قياديي اجهزة الدولة لا يتقلدون مناصبهم علي اساس الكفاءة وانما بالواسطة والمحسوبية.

وعن التجمعات الغير مرخصة لها قال الصانع انها تخالف المادة 34 من قانون امن الدولة لافتا ان الجهات المعنية كانت تتجاوز هذا الامر علي سبيل عدم الاحتكاك والتصادم مع منظمي المسيرات وفي هذه الاثناء خرجت افعال البعض عن المعهود وتجاوزت تقدير حرمة المناطق السكنية واصبحوا يعيثوان في الارض فسادا وهو ما يعد مخالفا للعادات والتقاليد وايضا لقانون الجزاء واوضح انه تقدم في وقت سابق بشكوي ضد المتجمهرين في منطقة كيفان وانه لم يقصد منها الاضرار بهؤلاء الشباب وانما هي للتأكيد على وجود تراخيص من الجهات الرسمية المعنية مثلما يحدث في اي دولة ديمقراطية متحضرة والحيلولة دون احداث فتنة بين ابناء المنطقة والشباب المتظاهرين مستنكرا تعامل وزارة الداخلية مع المتظاهرين فقط دون معرفة المحرك الاساسي لها والداعي اليها والعقل المدبر لهذه الفوضي متسائلا من هو صاحب حساب كرامة وطن؟! مؤكدا انه تبين خضوع هذا الحساب لدول خارجية اجنبية وزاد هل يعقل خروج التجمعات في الساعات المتأخرة والتي قد تصل الي الساعة 12 بعد منتصف الليل!! معتبر ان هذه التصرفات ما هي الا محاولات للابتزازات السياسية الرخيصة التي لا تمت بصلة لمجرد التعبير عن وجهات النظر.

وحول تنظيم دعم الحملات الانتخابية وضرورة وجود تشريع ينظمها أكد الصانع ان قانون الانتخابات وضع اليه للحملات الاعلانية الا انه تشوبه بعض المثالب ففي الوقت الذي اشترط ضرورة وجود اعلانين في الشارع لكل مرشح اغفل وضع شروط معينة للحملة الاعلانية في الصحف وهو ما يعني عدم وجود العدالة الكافية بين المرشحين.

وتناول الحديث عن قانون الرهن العقاري المسمي بقانوني 8، 9 لسنه 2008 مبينا انه من المضحك والمبكي في ذات الوقت ان هذا القانون الزم الهيئة العامة للإسكان والرعاية السكنية بتوفير 100 الف وحدة سكنية خلال 5 سنوات وبالرغم من انقضاء هذه المدة لم يتم تسليم اي وحدة مؤكدا ان التقصير لا يرجع للهيئة بل ان القانون يتطلب ادارة عليا مقرونة بالإرادة الجادة بان تقوم املاك الدولة وشركة نفط الكويت بالأفراج عن الاراضي السكنية.

وفيما يخص قانون الشركات اوضح الصانع انه سوف يتم بحثه من الناحية الشكلية لاستبيان وجود الضرورة من عدمه في هذا المرسوم اضافه لقيام اللجنة المالية والاقتصادية بدراسة جوانبه الاقتصادية والمالية.

وعلى صعيد استقالة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية مصطفي الشمالي عقب استجوابه في المجلس المبطل طالبه الصانع بضرورة اصدار بيان في هذا الامر مشيرا انه قام بالرد علي بعض الامور التي تضمنتها محاور استجوابه والبعض الاخر هو مطالب بإيضاحه حاليا مبديا الصانع استعداده في توجيه اسئلة برلمانية للشمالي.

وعن عدم تنفيذ بعض الاحكام بالرغم من استحقاقها لاسيما فيما يخص عقوبة الاعدام او بالنسة لقانون النظافة قال الصانع من الناحية القانونية مثل هذه الاحكام لا تنفذ الا بعد مصادقة حضرة صاحب السمو امير البلاد عليها وفيما يخص النظافة أكد انه توجد مشكلة قانونية في هذا الخصوص مستنكرا سلوك بعض رجال الامن عندما يقوموا بإلقاء الفضلات بالشارع اثناء تواجدهم بالزي العسكري وصفقتهم القانونية سواء لتسيير حركة المرور او للحفاظ علي الامن في الشارع مؤكدا ان هذا الفعل يعطي انطباعا بأن هذا الاسلوب يعطي انطباع بانه لا يوجد للقانون هيبة مشددا علي ضرورة وجود ضبطية قضائية.

وبين ان الحكومات السابقة كانت تعتمد في اختيار اعضائها علي الخصصات السياسية بعيدا عن الكفاءات حيث كان يختار الوزراء علي اساس القبيلة والطائفة والنفوذ السياسي منوها ان هذا الامر ينسحب علي اختيار المستشارين في مجلس الوزراء وكافة القطاعات الحكومية والمناصب القيادية ايضا مطالبا بضرورة اصلاح راس الهرم والبدء من الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين ومدير العموم مشيرا ان المرحلة المقبلة سوف تشهد العديد من المقترحات حول العدالة الاجتماعية وكيفيه توزيع المناصب القيادية مشددا علي ان هذه المناصب لا يمكن ان تؤتي فقط على اطلاقها بمجرد موافقة الوزير المختص وانما لابد ان تكون من خلال قانون جامع مانع يخضع له الوزير في اختيار تلك الكفاءات القيادية.

وبالنسبة لمشكلة المرور اوضح الصانع ان المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون وان زيادة عدد الكاميرات لن تحل هذه الاشكالية مطالبا بضرورة تفعيل استخدام الضبطية القضائية لمتجاوزي السرعة والغير ملتزم بقواعد السير بالطرقات.

وانتهى الصانع بالتأكيد علي انه وكتلة الوحدة الدستورية لا يمكن ان يحجبوا الرأي حتي وان كان ضد توجهاتهم الفكرية منوها الى ان لقاءاته سوف تكون شهريا مع الناخبين «الرجال - النساء» كل على حدة اضافة الى ديوانيته في يوم السبت من كل اسبوع بمنطقة كيفان.

النائب يعقوب الصانع متحدثاً خلال اللقاء

جانب من المشاركات في اللقاء - تصوير: أحمد المهلهل

■ سأتبني فكراً جديداً في تقديم المقترحات البرلمانية بوضع أولويات تخص مصالح الوطن بالدرجة الأولى

■ خروج 5200 حالة للعلاج بالخارج في 6 أشهر يعني وجود خلل كبير وتفشي للواسطة

المشاركون يبدون اقتراحات وملاحظات مكتوبة

■ بقاء الطلب الإسكاني رهن الانتظار لمدة 14 عاما في ظل الوفرة الاقتصادية الكبيرة غير مقبول

■ نستغرب مشاركة البعض فيما يسمى بالحراك السياسي والخروج للشارع رغم ارتباطهم بـ«دوامات» رسمية

■ حساب «كرامة وطن» خاضع لدول خارجية وتعامل «الداخلية» مع العقل المدبر للمظاهرات ضعيف

دعا الحكومة لترجمة الأقوال إلى افعال

العدوة: كل العوامل مهيأة للإنجاز وجميع النواب مصرون على التعاون

■ ننتظر برنامج عمل السلطة التنفيذية لرؤية وضع مصلحة المواطنين منهم

■ نقدر تصريح الشمالي عن تجاوبه مع المطالب ذات التوجه الشعبي خاصة إسقاط الفوائد

خالد العدوة

بعد تقدمه للامانة العامة بمقترح بقانون لإسقاط فوائد القروض وتحمل الدولة كافة الفوائد والعوائد المرتبطة على مديونيات المواطنين طالب النائب خالد العدوة الحكومة الكويتية بجميع وزرائها إلى ترجمة الأقوال إلى افعال. مؤكدا أن المواطن الكويتي ينتظر الكثير من المجلس الحالي لاسيما وأن كل العوامل مهيأة للإنجاز خاصة مبدأ التعاون الذي يصر عليه جميع النواب انطلاقا من نص المادة 50 من الدستور.

وثمن العدوة تصريح الوزير مصطفى الشمالي الذي اعلن فيه عن تجاوبه مع المطالب النيابية ذات التوجه الشعبي خاصة اسقاط فوائد القروض، ورفع بدل علاوة الأولاد، فضلا عن رفع قيمة القرض الإسكاني للمراة، وذلك بقول الوزير أن الحكومة لن تكون عائقا امام تلك المطالب وستكون داعمة لها ومع أي قرار سيستفيد منه المواطن، بالإضافة إلى تأكيد وزير الاسكان سالم الأذينة بان المرحلة المقبلة هدفها تقليص فترة الانتظار للحصول على السكن الحكومي حسب رغبة المواطن.

واكد العدوة الذي قال انه ينتظر برنامج عمل الحكومة انه سيدفع مع مجموعة من النواب لوضع تلك القوانين الشعبية على راس اولويات المجلس بصفة الاستعجال حتي يتمكن المجلس من البت فيها قبل انتهاء دور الانعقاد الحالي لكي يتمتع المواطن بمزايا تلك القوانين.

دعا إلى إلغاء كافة القرارات المخالفة لنص الاقتراح

عسكر يطالب برفع شرط الـ3 سنوات عن ضباط الصف

■ الاكتفاء بشرط قضاء 5 سنوات في خدمة الشرطة يصحح أوضاع القانون القديم

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقيام وزارة الداخلية بفتح دورة لترقية ضباط الصف الحاصلين على المؤهل الجامعي إلى رتبة ملازم دون التقيد بشرط مرور 3 سنوات من الحصول على المؤهل، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

نصت الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة 71 مكررا من قانون نظام قوة الشرطة على أن: «ويجوز بقرار من الوزير ترقية ضباط الصف الذين يحصلون على مؤهل جامعي أو ما يعادله يستلزم الحصول عليه دراسة مدتها اربع سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة الى رتبة ملازم ويشترط في جميع الحالات السابقة أن يكون قد مضى على بقاء ضابط الصف خمس سنوات على الأقل في خدمة قوة الشرطة مع اجتياز دورة تدريبية تحدد مدتها وشروط الالتحاق بها واجتيازها بقرار من وكيل الوزارة.

ومفاد النص سالف الذكر ان ترقية ضباط الصف الى رتبة ملازم تخضع للشروط التالية فقط وهي:

أولا: أن يحصل ضابط الصف على مؤهل جامعي أو ما يعادله.

ثانياً: ان يكون ضابط الصف قد امضى في خدمة الشرطة خمس سنوات على الأقل.

ثم اخضع ذلك النص ترقية ضباط الصف الى رتبة ملازم الى السلطة التقديرية لوزير الداخلية. ولكن بشرط تحقق الشرطين المذكورين سالفا، وانه لا يوجد شروط اخرى نص عليها قانون قوة الشرطة خلاف هاذين الشرطين.

ولكن ما يحصل في وزارة الداخلية انها اجبرت ضباط الصف الحاصلين على مؤهل جامعي وامضوا خمس سنوات في العمل في قوة الشرطة بالتوقيع على اقرار يتضمن عدم مطالبتهم بالترقية الى رتبة ملازم قبل مضي ثلاث سنوات من الحصول على المؤهل الجامعي، وبالتالي فإن الوزارة اضافت شرطا جديدا.

يضاف الى شرط الخدمة في قوة الشرطة، فاصبح امام ضباط الصف مدة زمنية لا تقل عن ثماني سنوات منها خمس سنوات في العمل في قوة الشرطة بالاضافة الى ثلاث سنوات بعد الحصول على المؤهل الجامعي.

هذا بالاضافة الى ان تلك الاقرارات تعد قيدا على الحرية الشخصية التي قررتها المادة 30 من الدستور بان نصت على أن: «الحرية الشخصية مكفولة». ناهيك على ان تلك الاقرارات تشكل اخلالا جسيما بمبدأ المساواة في الحقوق بين ضباط الصف الذين تم ترقيتهم في السابق دون التزامهم على التوقيع على تلك الاقرارات قبل ان تستحدث وزارة الداخلية لنظام هذه الاقرارات وبين من حصل على المؤهل الجامعي من ضباط الصف بعد استحداث تلك الاقرارات والزامهم بها.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

أن تقوم وزارة الداخلية بفتح دورة لترقية ضباط الصف الحاصلين على المؤهل الجامعي الى رتبة ملازم دون التقيد بشرط مرور ثلاث سنوات من الحصول على المؤهل الجامعي واكتفاء بقضاء خمس سنوات في خدمة الشرطة، والغاء كافة الاقرارات الموقعة من المذكورين بالمخالفة لذلك وعدم الاعتداد بها.

الجنايات تؤجل قضية الصواغ والطاحوس والداهوم إلى 15 يناير

اجلت محكمة الجنايات امس قضية النواب السابقين فلاح الصواغ وخالد الطاحوس وبدر الداهوم لجلسة 15 يناير 2013 للمرافعة الختامية.

وكان جهاز أمن الدولة قد رفع قضية ضد كل من النواب السابقين فلاح الصواغ وخالد الطاحوس وبدر الداهوم على خلفية حديثهم في ندوة النائب السابق سالم النملان التي استضافها في ديوانه بتاريخ 2012/10/10 والتي حملت عنوان « للأمة كلمة». وكانت المحكمة انتهت من النظر في قضية النواب السابقين فلاح الصواغ وبدر الداهوم وخالد الطاحوس بعد سماع أقوال الشهود.

ووجه النائب السابق فلاح الصواغ الشكر لك المحامين الذين تواجدوا، كما شكر الشهود وهم مبارك الوعلان وسالم النملان وحمد المطر، معربا عن اعتزازه بحضور النواب السابقين جمعان الحربش وشايع المردأس وعبدالله الطريجي.